

الكلمة الأخيرة

محكمة المبادئ

نظام القضاء وألياته التنفيذية يوضحان أهم الملامح لاختصاص المرافق العدلية المختلفة وهي المحكمة العليا التي تعتبر بالاصطلاح الحديث محكمة المبادئ وتختص بالرقابة القضائية على الأحكام وفق ترتيب مبين في النظام، بحيث لا يكون لأحد الحق في التدخل في القضاء.

فهناك ضمانات واضحة في كافة مراحل القضية فالتظلم من الحكم القضائي مكفول بدرجات التقاضي، والتظلم من المرافعة القضائية مكفول بعلانياتها وشفافيتها وإشراف رئيس المحكمة.

فالمحكمة العليا رأس الهرم القضائي بل رأس السلطة القضائية، وصمام الأمان لأي حكم يرفع إليها وفق الترتيب النظامي، فهي تمثل الإشراف القضائي في عمله الفني. وهي بمثابة الهيئة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى السابق. حيث انتقلت صلاحياته القضائية إليها، إضافة إلى الرقابة القضائية، في حين يختص المجلس الأعلى للقضاء بالشؤون الوظيفية للقضاة، أما وزارة العدل فهي المعنية بالتحقق من تطبيق النظام القضائي والسياسة العدلية والإشراف الإداري والمالي والتنفيذي للأوامر الملكية من تعيين للقضاة وترقيتهم بحكم الاختصاص وغير ذلك من الأمور الأخرى.

والمهم اكتمال المنظومة العدلية التي تحقق من خلالها مبدأ المساواة ورفع الظلم ونشر الأمن والعدالة. فليس هناك من تداخل في الاختصاص فكل مرفق مكماً للآخر وموصل للهدف الذي أنشئ من أجله.